

جَهْمُورِيَّةُ الْعِرَاقِ
ذِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلِ الشَّيْعِيَّةِ

تراث البصرة

مَجَلَّةُ فِصْلِيَّةٍ مُحْكَمَةٌ
تُعْنَى بِالتُّرَاثِ البَصْرِيِّ

تصدر عن:

العقبة العنبرية
فريق شؤون الحج والاسلام والاشيائ

مركز تراث البصرة

السنة السادسة - المجلد السادس

العدد الثمانين عشر

جمادى الآخرة ١٤٤٥ هـ

كانون الأول ٢٠٢٣ م



الترقيم الدّوليّ

ردمد: Print ISSN: 2518-511X

ردمد الإلكتروني: Online ISSN: 2617-6734

Mobile: 07800816579 - 07722137733

Email: basrah@alkafeel.net

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/78>

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٢٥٤) لسنة ٢٠١٧ م
جمهورية العراق - البصرة

العتبة العباسية المقدسة، قسم شؤون المعارف الاسلامية والانسانية، مركز تراث البصرة،
تراث البصرة : مجلة فصلية محكمة تعنى بالتراث البصري / تصدر عن العتبة العباسية
المقدسة قسم شؤون المعارف الاسلامية والانسانية مركز تراث البصرة-البصرة، العراق :
العتبة العباسية المقدسة، قسم شؤون المعارف الاسلامية والانسانية، مركز تراث البصرة،
1445 هـ. = 2023-

مجلد : ايضاحيات ؛ 24 سم

فصلية-السنة السادسة، المجلد السادس، العدد الثامن عشر (كانون الاول 2023)

تتضمن إرجاعات بليوجرافية.

النص باللغة العربية ؛ ومستخلصات باللغة العربية والانجليزية.

ISSN : 2518-511X

1. البصرة (العراق)--تاريخ--دوريات. 2. خبر الآحاد (اصول فقه)--دوريات. 3. اللغة العربية-

-اصوات--دوريات. أ. العنوان.

LCC: DS79.9.B3 A8373 2023 VOL. 6 NO. 18

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

الفهرسة أثناء النشر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي
وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

سورة المائدة: الآية (٣)

No.:

Date:

الرقم: ب ٤٤ / ٥٧٤

التاريخ: ٢٠٢٣ / ١ / ٢٤

الى/ ديوان الوقف الشيعي/العتبة العباسية المقدسة

م/ مجلة تراث البصرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتابكم المرقم ٧٥٧٩ بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٢ بشأن اعتماد مجلتكم لاغراض النشر والترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية ، وبعد استكمال الملاحظات الخاصة بضوابط الاستحداث بموجب كتابكم المرقم ٢٠٨١٩ في ٢٠٢٢/١٢/٢٨ ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٧ على اعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى ، واعتباراً من المجلد الخامس – العددان الثالث عشر والرابع عشر لسنة ٢٠٢٢ لتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية.

للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دانتنا لتزويده باسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ، ويعتبر ذلك شرطاً أساسياً لأعمالها بموجب الفقرة (٣١) من ضوابط استحداث واصدار المجلات العلمية في وزارتنا.

...مع وافر التقدير

أ.م.د ايهاب ناجي عباس
المدير العام لدائرة البحث والتطوير/ وكالة
٢٠٢٣/١ /٢٢

نسخة منه الى:

- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي/ اشارة الى موافقة سيادته المنكورة اعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقمة ب ت م/٣٩٣/٤ في ٢٠٢٣/١/١٦
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة والنشر.... مع الاوليات
- الصادر

٢٠٢٣ / ١ / ١٩
مهند ابراهيم
١٩ / كانون الثاني



أمر جامعي

م/ مجلة تراث البصرة

إشارة الى ما تم مناقشته في محضر مجلس الجامعة بجلسته الثالثة عشر واستنادا"
للملاحظات المخولة لنا نقرر الاتي :

اعتماد مجلة تراث البصرة الصادرة من مركز تراث البصرة التابع للعتبة العباسية
لأغراض الترقية العلمية في جامعتنا .


٢٠١٧/١/٢
الأستاذ الدكتور
ثامر أحمد الحمدان
رئيس الجامعة

نسخة منه إلى //

- مكتب السيد رئيس الجامعة للتفضل بالإطلاع مع التقدير ...
- مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية للتفضل بالإطلاع مع التقدير ...
- عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية / مكتب السيد العميد للتفضل بالإطلاع مع التقدير
- عمادة كلية الآداب / مكتب السيد العميد للتفضل بالإطلاع مع التقدير
- عمادة كلية التربية بنات / مكتب السيد العميد للتفضل بالإطلاع مع التقدير
- امارة مجلس الجامعة / مكتب السيد المدير للتفضل بالإطلاع مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / مكتب السيد المدير للتفضل بالإطلاع مع التقدير
- مركز تراث البصرة / العتبة العباسية للتفضل بالإطلاع مع التقدير ...
- قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة
الصادرة

// نجلاء //

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
AL- Muthanna University
Scientific Affairs Department



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المثنى
قسم الشؤون العلمية

((معا لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لحرار العراق))

No:
Date :

العدد : ٨ / ٢٠١٧
التاريخ : ٢٠١٨/٣/٢٥

إلى/ ديوان الوقف الشيعي/ العتبة العباسية المقدسة /الأمانة العامة

م/تحكيم مجلة

تحية طيبة ...

أشارة الى كتابكم ذي العدد ٧٥١٢ في ٧/١ / ٢٠١٧ ، المتضمن تحكيم مجلة تراث البصرة واعتمادها لأغراض الترقية . نرفق لكم ربطاً الأمر الجامعي ذي العدد ١٩٧٩ في ٢٠١٨/٣/١٩ والمتضمن اعتماد مجلة (تراث البصرة) للدراسات الانسانية والعلمية لإغراض الترقيات العلمية في جامعتنا .

للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير

أ.د. قاسم محمد حلو
مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية/وكالة
٢٠١٨/ ٣/ ٢٥

نسخة منه إلى:

- مكتب السيد رئيس الجامعة للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير.
- مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية/للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- قسم الرقابة والتدقيق الداخلي/للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير.
- قسم الشؤون العلمية/مع الأوليات
- الصادرة .

مستند/٢٤٤٣

العراق – محافظة المثنى - السماوة- المنطفة التعليميه – جامعة المثنى

www.mu.edu.iq
Email... muthannaresearch@gmail. rdd@mu.edu.iq

موقع جامعة المثنى
البريد الإلكتروني

٢٥ / ٣ / ٢٠١٨

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
رئاسة جامعة واسط
قسم
البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher
Education & Scientific
Research
Presidency of Wasit
University



الرمز :
العدد : ١١٨٥
٢٠١٧/ ٨ / ٢٩ م
١٤٤٣ / / هـ

.....
/ / 201

KUT. WASIT. IRAQ
Rabee' District / University
City

www.uowasit.edu.iq
E-mail:
po@uowasit.edu.iq

امر جامعي

م/ مجلة تراث البصرة

إشارة إلى ماتم مناقشته في محضر مجلس الجامعة
بجلسته الثالثة عشرة المفتوحة (الجزء الثالث) للعام
الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٨ واستنادا
إلى الصلاحيات المخولة إلينا تقرر الآتي :

اعتماد مجلة (تراث البصرة) الصادرة من مركز تراث
البصرة التابع للعبة العباسية لأغراض الترقية العلمية في
جامعتنا.

الأستاذ الدكتور
عبد الرزاق احمد النصيري
رئيس جامعة واسط
٢٠١٧/٨/٢٩

الأستاذ الدكتور
عبد الرزاق احمد النصيري
رئيس جامعة واسط
٢٠١٧/٨/٢٩

الأستاذ الدكتور
عبد الرزاق احمد النصيري
رئيس جامعة واسط
٢٠١٧/٨/٢٩

نسخة منه الى///

- *مكتب السيد رئيس الجامعة / للتفضل بالاطلاع ...مع التقدير.
- *مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية / للتفضل بالاطلاع ...مع التقدير.
- *مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية / للتفضل بالاطلاع ...مع التقدير.
- *قسم البحث والتطوير مع الأوليات.
- *قسم الشؤون المالية
- *قسم الرقابة والتدقيق
- *قسم الموارد البشرية
- *وحدة قاعدة البيانات
- *الصادر

الجالي ٢٠١٧

Ministry of Higher Education
and Scientific Research

University of Babylon

Department of Research and Development



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

قسم البحث والتطوير

Ref. No.:

Date: / /

العدد: ٤٩٨٠٢

التاريخ: ٢٠١٧/١٠/٢٠

امر جامعي

استناداً الى الصلاحيات المخولة اليها واشارة الى المادة (١٠) من تعليمات الترقيات العلمية مرقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ النافذة (البند الثاني) وقرارات الجلسة الثانية لمجلس جامعة بابل للعام الدراسي ٢٠١٧-٢٠١٨ تقترح: اعتماد مجلة (تراث البصرة) الصادرة من مركز تراث البصرة التابع للعتبة العباسية المقدسة لاغراض الترقيات العلمية في جامعتنا على ان تتقيد المجلات القائمة على تحرير المجلة بالالتزام بما يلي:

- الشروط التي منحت على اساسها مجلة محكمة معتمدة من جامعة بابل وفي حالة مخالفتها للشروط المثبتة في المحضر فسوف لا تعتمد على اساس الصفة اعلاه .
- تزويدنا بنسخة من المجلة بشكل دوري .

أ. د. جادل هادي البغدادي
رئيس الجامعة
٢٠١٧/١٠/٢٠

صورة منه الى:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير ... للتفضل بالاطلاع ... مع الاحترام .
 - السيد رئيس الجامعة المحترم للتفضل بالاطلاع ... مع الاحترام .
 - السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية المحترم للتفضل بالاطلاع ... مع الاحترام .
 - مركز تراث البصرة التابع للعتبة العباسية المقدسة ... للتفضل بالاطلاع ... مع الاحترام .
 - شعبة المعلوماتية والادارية ... مع الاحترام .
 - قسم البحث والتطوير ... مع الاوليات .
- الصادرة .



Babylon_research@yahoo.com
babylon_research@uobabylon.edu.iq

www.uobabylon.edu.iq



No :
Date:



﴿ بجيشنا والحشد الشعبي العراق أقوى وأمضى ﴾

العدد : ش ع / ٥٩٤
التاريخ : ٢٠١٨ / ١ / ١٥

(امر جامعي)

م / اعتماد مجلة

- اشارة الى كتاب امانة مجلس الجامعة المرقم (م . ج / ٧٧٠ س) في ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٧ والمتضمن محضر الجلسة الثالثة للدراسة الصباحية لمجلس جامعتنا للعام الدراسي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ المنعقد بتاريخ ٢٠١٧ / ١٢ / ١٤ تقرر:
- قبول اعتماد مجلة تراث البصرة في الترقيات العلمية في جامعتنا كونها تتبع الاساليب العلمية في نشر البحوث والمقالات العلمية حسب المادة (١٠) من تعليمات الترقيات العلمية في الجامعات العراقية رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٢ .
 - اعتماد المجلة اعلاه لغرض الترقيات العلمية ابتداءً من تاريخ ٢٠١٧ / ١٢ / ١٤ .

أ. د. م. علي عبدالعزيز الشاوي
رئيس الجامعة / وكالة
٢٠١٨ / ٧

نسخة منه الى /

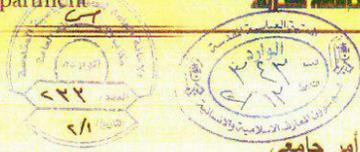
- ✳ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير .
- ✳ مكتب السيد رئيس الجامعة / لتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- ✳ مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية والدراسات العليا / لتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- ✳ مكتب السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون القانونية والادارية / لتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- ✳ الكليات كافة / مكتب السيد العميد / للاطلاع ... مع التقدير .
- ✳ الامانة العامة للعتبة العباسية المقدسة / كتابكم المرقم (٧٥١٤) في ٢٠١٧ / ٧ / ١ .
- ✳ قسم الشؤون العلمية / شعبة البحوث العلمية ... مع التقدير .
- ✳ لجنة الترقيات المركزية
- ✳ شعبة البريد المركزي / الصادر .

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Kerbala University
Research and development
department



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مكتب شؤون البحث العلمي
تاريخ: ٢٠١٨/١١/٢٥
١٦٥٠

Issu :
No. :



العدد: ٤٣٣ / ٤
التاريخ: ٢٠١٨ / ١١ / ٢٥

أمر جامعي

إستناداً إلى الصلاحيات المخولة لنا وبناءاً على توصية اللجنة المشكلة في كلية
التربية للعلوم الانسانية بموجب الامر الإداري المرقم د/4303/8 في 2017/12/28.

تقرر الآتي:

إعتماد مجلة تراث البصرة الصادره من مركز تراث البصرة التابع للعتبة العباسية المقدسة
لأغراض الترقيات العلمية في جامعتنا واعتباراً من تأريخه اعلاه.

أ.د. منير حميد السعدي
رئيس الجامعة
2018/1/25

نسخة منه الى //

- مكتب السيد رئيس الجامعة المحترم..مع التقدير.
- مكتب السيد المساعد العلمي المحترم...مع التقدير.
- قسم الشؤون العلمية.
- الصادرة .

الابمئل: Scientific_affairs@uokerbala.edu.iq

رئيس التحرير

أ.م.د. عامر عبد محسن السعد
جامعة البصرة/ كلية الآداب/ اللغة العربية

مدير التحرير

أ.م.د. محمود محمد جايد العيداني/ عضو الهيئة العلمية في جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله
قم المقدسة/ الفقه والأصول

هيئة التحرير

أ.د. سعيد جاسم الزبيدي/ جامعة نزوى - سلطنة عمان/ اللغة العربية
أ.د. فاخر هاشم الياسري/ جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية/ اللغة
العربية

أ.د. جواد كاظم النصر الله/ جامعة البصرة - كلية الآداب/ التاريخ الإسلامي
أ.د. حسين علي المصطفى/ جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية/
التاريخ العثماني

أ.د. علي أبو الخير/ كبير باحثين متقاعد في وزارة التربية والتعليم - مصر.
أ.د. شكري ناصر عبد الحسن/ جامعة البصرة - كلية التربية للعلوم الإنسانية/
التاريخ الإسلامي

أ.د. محمد غفوري نجاد/ جامعة الأديان والمذاهب - قم المقدسة/ الفلسفة
الإسلامية

أ.د. عصام الحاج علي/ الجامعة البنائية/ التاريخ الإسلامي
أ.د. إسماعيل إبراهيم محمد الوزير/ جامعة صنعاء/ كلية الشريعة والقانون
أ.د. حسين حاتمي/ جامعة إسطنبول - كلية الحقوق
أ.د. نجم عبد الله الموسوي/ جامعة ميسان - كلية التربية/ علوم تربوية ونفسية

أ.د. محمّد قاسم نعمة/ جامعة البصرة- كُليَّة التَّربية- بنات/ اللُّغة العربيَّة
أ.د. عماد جغيم عويد/ جامعة ميسان - كُليَّة التَّربية/ اللُّغة العربيَّة
أ.د. صباح عيدان العبادي/ جامعة ميسان- كُليَّة التَّربية/ اللُّغة العربيَّة
أ.م.د. عبد الجبَّار عبود الحلفي/ جامعة البصرة - كُليَّة الإدارة والاقتصاد/ الاقتصاد
أ.م.د. عليّ مجيد البديري/ جامعة البصرة- كُليَّة الآداب/ اللُّغة العربيَّة
أ.م.د. حبيب عبد الله عبد النبي/ جامعة البصرة- كُليَّة التَّربية- بنات/ اللُّغة العربيَّة
م.د. طارق محمّد حسن مطر / كُليَّة الإمام الكاظم عليه السلام للعلوم الإسلاميَّة الجامعة /
أقسام البصرة / اللُّغة العربيَّة

تدقيق اللُّغة العربيَّة

م.د. طارق محمّد حسن مطر

تدقيق اللُّغة الإنجليزيَّة

أ.م.د. هاشم كاطع لازم

الإدارة الماليَّة

إبراهيم حازم جاسم

الموقع الإلكترونيّ

أحمد حسين الحسينيّ

التَّصميم والإخراج الطباعيّ

عليّ يوسف النجَّار

ضوابط النشر في مجلة (تراث البصرة)

يسرُّ مجلة (تراث البصرة) أن تستقبلَ البحوث والدراسات الرّصينة وفق الضوابط التالية، ودليلي المؤلف والمقوم المبيّنين:

١- أن يقع موضوع البحث ضمن اهتمامات المجلة وأهدافها (تُعنى بقضايا التراث البصري).

٢- أن تكون البحوث والدراسات وفق منهجية البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً.

٣- أن لا يكون البحث منشوراً، ولا حاصلاً على قبول نشر، أو مقدماً إلى أيّة وسيلة نشر أخرى.

٤- يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة لموجبات فنيّة.

٥- يحقُّ للمجلة ترجمة البحوث المنشورة في أعدادها إلى اللغات الأخرى من غير الرجوع إلى الباحث.

٦- تخضع الأبحاث المستلمة لبرنامج الاستلال العلمي Turnitin.

٧- حقوق النشر والطبع والتوزيع الورقي والإلكتروني من حقّ المجلة، ويُقرُّ ذلك بتعهّد خطّي يقدّمه المؤلف بإمضائه، ولا يحقُّ لأيّة جهة أخرى إعادة نشر البحث أو ترجمته ونشره، إلاّ بموافقة خطيّة من المؤلف ورئيس التحرير.

٨- تخضع البحوث لتقويم علمي سرّي لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تُعاد إلى أصحابها، سواء قبلت للنشر أم لا، ووفق الآليّة الآتية:

أ- يبلغ الباحث بتسلّم المادّة المرسله للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلم.

ب- يُحْتَطَرُ أصحابُ البحوث بموافقة هيئة التحرير على قبول نشرها أو رفضها خلال فترة لا تتجاوز الشهرين من تاريخ استلام البحث.

ج- البحوث التي يرى المقيّمون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تُعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة؛ كي يعملوا على إعدادها نهائياً للنشر، ويُعاد البحث خلال فترة أسبوع من تاريخ استلام التعديلات.

د- البحوث المرفوضة يُبلّغ أصحابها بذلك من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

هـ - لا تُعادُ البحوث غير المقبولة للنشر إلى مؤلفيها.

و- يمنح كل باحث نسخة واحدة من العدد الذي نُشر فيه بحثه، ومكافأة مالية.

٩ - لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد عرضه على هيئة التحرير، وخصوصاً إذا تمّ تحرير قبول نشره، إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير، على أن يكون خلال مدّة أسبوعين من تاريخ تسلّم بحثه.

١٠- يُراعى في أسبقية النشر:

أ- البحوث المشاركة في المؤتمرات التي تقيمها جهة الإصدار.

ب- تاريخ تسلّم رئيس التحرير للبحث.

ج- تاريخ تقديم البحوث كلّما يتمّ تعديلها.

د- تنوع مجالات البحوث كلّما أمكن ذلك.

١١- تعبّر جميع الأفكار المنشورة في المجلّة عن آراء كاتبها، ولا تعبّر

بالضرورة عن وجهة نظر جهة الإصدار.

دليل المؤلف

- ١- أن يقع موضوع البحث ضمن قضايا التراث البصري حصراً.
- ٢- أن لا يكون البحث منشوراً، ولا مقدماً إلى أية وسيلة نشر أخرى.
- ٣- أن يعطي المؤلف حقوقاً حصريّة للمجلة تتضمن النشر والتوزيع الورقيّ والإلكترونيّ والحزن وإعادة استخدام البحث.
- ٤- أن يُقدّم البحث مطبوعاً على ورق بحجم (A4)، وبثلاث نسخ، مع قرص مدمج (CD)، على أن يكون عدد كلمات البحث بحدود (٥٠٠٠-١٠,٠٠٠) كلمة، ومكتوباً بخطّ (Simplified Arabic)، وأن ترقيم الصفحات ترقياً متسلسلاً.
- ٥- أن يُقدّم عنوان البحث وملخص البحث باللغتين: العربية والإنجليزية، وبحدود (٣٥٠) كلمة.
- ٦- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان واسم الباحث/ الباحثين، وجهة العمل، والعنوان الوظيفي، ورقم الهاتف الأرضي أو المحمول، والبريد الإلكتروني، والكلمات المفتاحية، مع مراعاة عدم ذكر اسم الباحث، أو الباحثين، في صلب البحث، أو أيّ إشارة إلى ذلك.
- ٧- أن يُشار إلى الهوامش في آخر البحث، وتُراعى الأصول العلميّة المتعارفة في التوثيق، والإشارة بأن تتضمن: (اسم الكتاب، رقم الصفحة)، أو (المؤلف، الكتاب، رقم الصفحة).
- ٨- أن تُرتّب وتتسّق المصادر وفق الصيغ العالميّة المعروفة (APA).

٩- أن يُزوّد البحث بقائمة المصادر والمراجع منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر ومراجع أجنبيّة تُضاف قائمة المصادر والمراجع بها منفصلة عن قائمة المراجع والمصادر العربيّة، ويُراعى في إعدادهما الترتيب الأبجائيّ لأسماء الكتب أو البحوث في المجلّات، أو أسماء المؤلّفين.

١٠- أن تُطبع الجداول والصُّور واللّوحات على أوراق مستقلّة، ويُشار في أسفل الشّكل إلى مصدرها أو مصادرها، مع تحديد أماكن ظهورها في المتن.

١١- أن تُرفق نسخة من السّيرة العلميّة للباحث إذا كان ينشر في المجلّة للمرّة الأولى، وأن يُشار إلى ما إذا كان البحث قد قدّم إلى مؤتمر أو ندوة، وأنّه لم يُنشر ضمن أعمالها، كما يُشار إلى اسم أيّة جهة علميّة أو غير علميّة قامت بتمويل البحث أو ساعدت في إعداده.

١٢- أن تُرسل البحوث على البريد الإلكترونيّ للمركز:
(Basrah@alkafeel.net)، أو تُسلّم مباشرة إلى مقرّ المركز على العنوان الآتي:
(العراق-البصرة-البراضعيّة-شارع سيّد أمين/ مركز تراث البصرة).

دليل المقوم

- ١- أن يُلاحظ المقوم كون البحث ضمن تخصصه العلميّ.
- ٢- أن يكون التقويم ضمن المنهجية الموضوعية والعلمية، وأن لا يخضع للرغبات الشخصية أو الآراء الخاصة.
- ٣- أن ينظر إلى أصالة البحث وأهميته نشره في المجلة.
- ٤- أن يُلاحظ انسجام البحث مع الهدف العام للمجلة وسياستها في النشر.
- ٥- أن يُلاحظ تعبير ملخص البحث عن فكرة البحث ومادته.
- ٦- أن لا تتجاوز مدة تقويم البحث عشرة أيام.
- ٧- في حال ظهور كون البحث مستلاً، أو متحلاً، كلاً أو جزءاً منه، الإشارة إلى ذلك في موضعه.
- ٨- ملاحظة استمارة التقويم المرافقة للبحث، وملؤها وفق الفقرات المثبتة فيها، وكذا نتيجة التقويم.
- ٩- تُعدّ ملاحظات المقوم وتوصياته عاملاً مهماً في الحكم على قبول البحث من عدمه، فيلزم بيان الملاحظات الجوهرية من الجزئية بشكل تقرير مكتوب، مع تثبيتها في متن البحث؛ ليتسنى التعامل معها فنياً.
- ١٠- تُرسل ملاحظات التقويم مع البحث إلى مقرّ المجلة، أو البريد الإلكتروني- إن اقتضى الأمر ذلك- حسب دلالة النقطة (١٢) من دليل المؤلف.



العدد:

التاريخ:

مجلة تراث البصرة المحكمة

التقديم الدولي

ردد: 2518-511X Print ISSN:

ردد الإلكتروني: 2617-6734 Online ISSN:

العدد:

المجلد:

السنة:

إلى /

م / تعهد وإقرار

يسرُّ هيئة تحرير مجلَّة (تراث البصرة) المحكمة إعلام جنابكم الكريم بأنَّها قد استلمت بحثكم الموسوم (-)؛ فيرجى تفضُّلكم بملء أنموذج التعهد المرافق ربطاً في أقرب وقتٍ ممكنٍ؛ لتتسنى لنا المباشرة بإجراءات التقييم العلمي، بعد استلام التعهد .. مع التقدير.

رئيس التحرير



مجلة تراث البصرة المحكمة

التقديم الدولي

ردمك: Print ISSN: 2518-511X

ردمك الإلكتروني: Online ISSN: 2617-6734

العدد:

المجلد:

السنة:

م / تعهد وإقرار

إني الباحث (.....)، وبحشي الموسوم:

(.....)؛ وأتعهد بما يأتي:

١. إنَّ البحث غير منشور سابقاً، ولم أقدمه لأيَّة جهةٍ لنشره كاملاً أو ملخَّصاً، وهو غير مستلٍّ من رسالة، أو أطروحة، أو كتاب، أو غيرها.
 ٢. التقيُّد بتعليمات النشر، وأخلاقيَّاته المطلوب مراعاتها في البحوث المنشورة في المجلة.
 ٣. تدقيق البحث لغويّاً.
 ٤. الالتزام بتعديل البحث وفق ملاحظات هيئة التحرير المستندة إلى تقرير الموقِّم العلميِّ.
 ٥. عدم التصرُّف بالبحث بعد صدور قبول النشر من المجلة إلا بعد حصولي على موافقة خطيَّة من رئيس التحرير.
 ٦. تحمُّل المسؤوليَّة القانونيَّة والأخلاقيَّة عن كلِّ ما يرد في البحث من معلوماتٍ وأُفِّر - كذلك - بما يأتي:
 - أ. ملكيَّتي الفكريَّة للبحث.
 - ب. التنازل عن حقوق الطبع والنشر، والتوزيع الورقيِّ والإلكترونيِّ كافةً لمجلة (تراث البصرة)، أو من تحوُّله، وبخلاف ذلك أحمِّل التبعات القانونيَّة كافةً، ومن أجلِّه وقَّعتُ. اسم الوزارة والجامعة والكلِّيَّة أو المؤسَّسة التي يعمل بها الباحث:
(.....).
 - البريد الإلكترونيُّ للباحث (.....).
 - رقم الهاتف: (.....).
 - أسماءُ الباحثين المشاركين إن وجدوا (.....).
- توقيع الباحث
التاريخ: / / م - الموافق: / / هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة العدد

قد يكون السكونُ أو التقولُبُ في صورة ثابتة باعثاً على السامة في التلقّي، وبالعكس؛ فإنّ الابتكارَ والتجدّدَ سيؤدّيان -حتماً- إلى الجذب والفاعليّة، بما يجعلُ الكتابةَ منبَعَ أفكارٍ، ودافعاً للتغيير والبناء .

في هذا السّياق، حرصنا -ونحرصُ- على أن يكونَ كلُّ عددٍ من أعدادِ مجلّتنا الفصليّة المحكّمة (مجلة تراث البصرة)، بمثابة الحقلِ المزهريّ بأفانين العلومِ وألوانِ المعارفِ، متوخّين في ذلك إقامةَ علاقةٍ جدلية مع قرائنا، تتمخّصُ عنها منافعُ تنشُدُ الإسهام في ارتقاء الفكرِ وترسيخ ما في تراثنا الخالد من قيمٍ وكنوز. وإذا كان هناك مَنْ يرى أنّ موضوعَ التراثِ البصريّ يشكّلُ قيداً على مجلّتنا، ويجعلها محدودة المَنابع، وربما قد يؤدّي هذا إلى أن تُكرّر المعلومة في البحثِ والدراسة؛ فإنّ الحقيقةَ تُغيّر ذلك التصوّر؛ لأنّ مدينةَ كالبصرة -احتلت مكانةً عاليةً في تاريخ الأمة، وأدّت أدواراً حضاريةً كبيرة على مرّ العصور؛ فضلاً عمّا لها من سبق في ابتكار الكثير من العلوم- قد حظيت بتراثٍ كالبحر الزاخر (والبحرُ من أين تأتبه ترد) ..

من هنا، فإن تفاؤلنا لكبير في أن تبقى مجلّتنا متواصلة بكامل عافيتها، ولن ينالها كلُّ أو عجز، وإذا ما وجدنا مَنْ يحمل مثل ذلك الشعور السلبيّ، فالعلة ليست في التُّراث، وإنّما هي في الباحث أو الكاتب، ومن فضل الله تعالى، فقد تهيّأت لرفد مجلّتنا أقلامٌ صقلتها التجاربُ، وامتحنتها الكتابةُ، حتّى قدّموا لتراثهم أبحاثاً رصينة (شكلاً ومضموناً)، وإن شاء الله ستمضي المسيرةُ على

هذا الطريق؛ خدمةً لمدينتنا العزيزة وتراثها المليء بالمحامد، وما يزيدنا فخراً
وسروراً، أن نقدم هذا العدد (الثامنَ عَشَرَ)، وهو حافلٌ بدراسات وأبحاث قد
نقَّب أصحابها في تراثِ المدينة حتَّى وصلوا إلى مكامن الدُرِّ، ومحاسن الجواهر،
من فكر لغويٍّ، وإبداعٍ أدبيٍّ، ومنهجٍ فكريٍّ تحليليٍّ، وقطافٍ من التاريخ.
بارك الله بكلِّ الجهود، وإلى المزيد من الألق والعطاء.

هيئة التحرير

المحتويات

حُجَّيَّةُ خَبْرِ الْوَاحِدِ عِنْدَ الْمُعْتَرِلَةِ أَبُو الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيُّ أُنْمُوذَجًا: عَرْضٌ وَتَحْلِيلٌ وَدِرَاسَةٌ
أ.م.د. محمود محمد جايد العيداني

٢٩ جامعة المصطفى العالمية/ إيران - قم المقدسة/ قسم الفقه والأصول

البحثُ الصوتيُّ في كتابِ جَهْرَةَ اللُّغَةِ لابنِ دُرَيْدٍ (٢٢٣ - ٣٢١هـ): دراسةٌ موازنة
أ.م.د. حبيب عبد الله عبد النبي

١١٧ جامعة البصرة/ كلية التربية للبنات/ قسم اللغة العربية

المعدَّلُ بنُ غيلانِ العبدِيِّ (ت ٢١٠هـ): سيرتهُ وما تبقى من شعره: دراسةٌ وتحقيق
د. عباس هاني الجراخ

١٦٩ رئيس تحرير مجلة (المحقق) المحكمة

فِكْرَةٌ تَأْسِيسِ (ثانوية البصرة للبنين)، وهيكلتها وتطورها (١٩٢٥ - ١٩٦٤)

أ.م.د. فرات عبد الحسن الحجاج - م.م. زهرة محمد مهدي

١٩٩ جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ

عُرْفَةُ تِجَارَةِ الْبَصْرَةِ (١٩٥٦ - ١٩٦٨): دراسةٌ تاريخية

أ.م.د. فراق داود سلمان الشلال

٢٢٥ جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

مُحَمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ حَمْزَةَ وَمَرْوِيَّاتُهُ: دراسةٌ تحليليةٌ نقدية

د. أشرف عبد الحسن

٢٥٣ مركز تراث البصرة

Mrs. Um Salamah's Attitude Towards the Battle of Al-Jamal (Camel)

Professor Shukry N. AbdulHassan, Ph.D.

Haneen A. Salem, M.A

Department of History, College of Education for Human Sciences, University of Basrah.

غرفة تجارة البصرة
(١٩٥٦-١٩٦٨)

دراسة تاريخية

Basra Chamber of Commerce (1956-1968A)

Historical Study

أ.م. د. فراقداود سلمان الشلال

جامعة البصرة/ مركز دراسات البصرة والخليج العربي

Dr. Faraged D.S. Al-Shallal

Center of Basrah and Arab Gulf Studies, University
of Basrah

الملخص البحث

تعدُّ الغرف التجارية العراقية إحدى المؤسسات الاقتصادية، التي تطوّر دورها بشكل كبير من حيث الحجم والنوعية والخدمات المقدّمة، تبعاً للتطوّرات الاقتصادية التي مرّ بها العراق. وقد حرصت الدولة على إنشاء الغرف التجارية في وقت مبكرٍ لرعاية مصالح القطاع الخاصّ وتطويره، وتنظيم العلاقة بين أصحاب الأعمال والجهات الحكومية؛ لذلك سعت غرفة تجارة البصرة منذ نشأتها في عام (١٩٢٦) على القيام بدورٍ رياديٍّ في حلّ المشكلات التي عانى منها القطاع التجاري، ولعدّة سنوات وفق الوسائل القانونية والرسوميّة المتاحة لها، وذلك بمشاركتها الفعّالة في المؤتمرات المحليّة، والدوليّة التي عقدت في خمسينيات القرن الماضي لتعديل عددٍ من القوانين، مثل: (قانون الضرائب العام الصّادر في سنة ١٩٥٢)، و(قانون ضريبة الدّخل الصّادر في سنة ١٩٥٦)، التي أثقلت كاهل المواطنين العراقيين الذين كانوا يعانون من سوء الأحوال المعاشيّة طول فترة خمسينيّات القرن الماضي، بسبب الانقلابات السياسيّة الداخليّة. الكلمات المفتاحيّة: (غرفة تجارة البصرة، تجارة التمور، مصلحة الموانئ، حركة التصدير).

Abstract

The Iraqi Chambers of Commerce are economic institutions that have considerably evolved in accordance with the developments Iraq has witnessed. The Iraqi government has been keen to set up these chambers early to care for the interests and development of the private sector, in addition to coordinating the relationship between business men and the government. Basrah Chamber of Commerce sought, since its inception in 1926, to undertake a leading role in solving the problems of the commercial sector for years based on the legal and official mechanisms. This Chamber has effectively participated in the conferences held inside Iraq and abroad during the 1950s to amend a number of laws such as the general Taxes Law of 1952 and the Income Tax Law of 1956 which weighed down on Iraqi citizens who have already been suffering of bad standard of living during the 1950s due primarily to internal political coups.

Key Words: Basrah Chamber of Commerce; Dates Trade; Imports Authority; Exports Movement.

المقدمة

استمدت اتجاهات الحركة التجارية من عدة مؤثرات، بعضها قانونية تتأثر بالقواعد التشريعية المنظمة لها، وبعضها إجراءات مرتبطة بالهياكل الإدارية للدولة والنظام الاقتصادي القائم فيها، وقد تأثرت اتجاهات الحركة التجارية تبعاً لذلك بين المد والجزر، تبعاً للفلسفة الاقتصادية والاجتماعية، أو لطبيعة السياسات الاقتصادية قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى، وقد عانت غرفة تجارة البصرة شأنها شأن بقية المؤسسات الحكومية العراقية الأخرى من تباطؤ وتلكؤ في عملها تبعاً للظرف السياسي الذي مرَّ به العراق من الانقلابات الداخلية، وبناء على ذلك تكمن أهمية البحث في دراسة الفواعل الرئيسة والمؤثرة في هذا التنظيم المهني من شخصيات بصرية معروفة، أو تنظيمات شبه رسمية، مثل: جمعيتي ملاكي ومكبسي التمور التي كان لها دور كبير في التأثير على عمل غرفة تجارة البصرة. وكان لغرفة تجارة البصرة دور ريادي متميز في المؤتمرات المحلية والدولية التي عقدت خلال خمسينيات القرن الماضي لتعديل عدد من القوانين، مثل: (قانون الضرائب العام لعام ١٩٥٢)، و(قانون ضريبة الدخل لعام ١٩٥٦)، التي أثقلت كاهل المواطنين العراقيين الذين كانوا يعانون من سوء الأحوال المعاشية طول فترة خمسينيات القرن الماضي. وبناءً على ذلك تمَّ اختيار نشاط غرفة تجارة البصرة للمدة (١٩٥٦-١٩٦٨). وقد جاء تحديد عام (١٩٥٦) بداية لموضوع البحث؛ كونه يمثل إصدار الحكومة العراقية قوانين اقتصادية تمكّنت غرفة تجارة البصرة بالتعاون مع بقية الغرف التجارية العراقية من تخفيف شدتها عن كاهل المواطن العراقي، أما توقّف البحث عند عام

(١٩٦٨)، فيعود إلى انبثاق ثورة (١٧) تموز. وتودّ الباحثة أن تبين أنّ لها بحثاً نُشرَ ضمن وقائع المؤتمر العلميّ الدوليّ لكلية التربية للبنات جاء بعنوان (نشأة غرفة تجارة البصرة وتطورها خلال العهد الملكيّ (١٩٢٦-١٩٥٦)).

إشكاليّة البحث: تقوم إشكاليّة البحث على دور غرفة تجارة البصرة في تنمية الحركة الاقتصادية فيها من خلال عملها المؤسسي المنظم لإدارتها وتشكيلاتها المختلفة.

أقسام البحث: يتكوّن البحث من ملخص باللّغة العربيّة واللّغة الإنكليزية، ومقدّمة، وثلاثة مباحث، فتناول المبحث الأوّل (النشاط الاقتصاديّ لغرفة تجارة البصرة حتّى عام ١٩٥٦)، وجاء المبحث الثاني ليسلّط الضوء على (دور غرفة تجارة البصرة في المؤتمرات المحليّة والعربيّة ١٩٥٦-١٩٦٣)، وتناول المبحث الثالث (غرفة تجارة البصرة للمدّة ١٩٦٤-١٩٦٨)، فضلاً عن الخاتمة وقائمة الهوامش، وقائمة المصادر والمراجع..

منهجية البحث: تقوم منهجية هذا البحث وفق المنهج التاريخيّ.

المبحث الأول: النشاط الاقتصادي لغرفة تجارة البصرة حتى عام (١٩٥٦)

سعت غرفة تجارة البصرة^(١) إلى حلّ المشكلات الخارجية الخاصة بتجارة البصرة ضمن مدّة البحث، ولكننا سنستعرض هنا المدّة التي سبقتها لكي نوضّح دور الغرفة منذ بداياتها، ففي عام (١٩٣٤) عقدت مفاوضات مشتركة بين غرفة تجارة البصرة والهيئة الإدارية لجمعية ملاك التمر؛ لبحث زيادة الهند ضرائبها على وارداتها من التمر العراقية من (٧٪) إلى (٣٠٪) ممّا ضرّ بالاققتصاد العراقي؛ إذ كان العراق يصدّر (٣٥٠ ألف طنّ) إلى الهند وقد هبط إلى الربع تقريباً إزاء هذا الإجراء. وتدارسوا ردّ الحكومة العراقية بزيادة الرسوم الكمركية على الطحين والحنطة الهندية إلى نسبة باهضة، وكان إجراء غرفة تجارة البصرة حكيمًا جدًّا؛ لعدم رفع أسعار الحنطة؛ لأنّ الحنطة العراقية كانت متوفرة في ذلك الوقت، ولا تخشى من المنافسة، وإنّ فرض رسوم على الموز والهنبة الهندية من (١٥٪) إلى (٢٠٪) أضرّ كثيرًا بالعراق؛ لأنّ هذه المواد لا تُزرع في العراق، ولا تُنافس منتجًا عراقيًّا؛ ولذلك دعت غرفة تجارة البصرة إلى استئناف المفاوضات للوصول إلى حلّ وسط يرضي الطرفين، وبالفعل اجتمع الطرفان واتفقا على أن تكون الزيادة (١٣٪) فقط^(٢).

مما سبق ذكره يتّضح أنّ هدف غرفة تجارة البصرة كان رعاية الأنشطة الاقتصادية المختلفة في البصرة، وتمثيل القائمين بها في الإطار الذي تحدّده القوانين والأنظمة التي تحكم النشاط الاقتصادي العراقي، وتعمل للمصالح العام في مجال الاقتصاد الوطني، وهذا ما استوجب رعاية مصالح أعضائها العاملين في مختلف القطاعات التجارية في البصرة، وذلك عن طريق تقديم الخدمات، وهي بذلك

تسعى -أيضاً- إلى حلّ مشاكل المجتمع من خلال الموائمة ما بين رعاية مصالح أعضائها وتطوير الاقتصاد الوطني.

وفي التاسع من نيسان (١٩٤٩) عقد المؤتمر الثالث في لواء الموصل، وقد شاركت غرفة تجارة البصرة بوفد ضمّ كلاً من: محمّد العبد العزيز البسام، ومحمّد سليمان العقيل، أعضاء لجنة الإدارة، وافتتح المؤتمر محمّد نجيب الجادر^(٣) رئيس غرفة تجارة الموصل، وقد كُلفت لجنتان فرعيتان لدراسة المنهاج، وقُدّم التقرير النهائي للهيئة العامة للمؤتمر في (١٤/ نيسان ١٩٤٩)، وقد أقرّ المؤتمر عدّة توصيات كان من أهمّها:^(٤)

أولاً: الموافقة على مقترح غرفة تجارة بغداد الوارد في مذكرتها ذات الرقم (١٧٠٦) بتاريخ (٢٧/ اذار ١٩٤٩)، والخاصّ باستحداث وزارة التجارة والصناعة؛ لأهمّية هذه الوزارة في تطوير قطاعي التجارة والصناعة العراقيّة .

ثانياً: حرّية نقل المنتجات الغذائيّة المحليّة بين الألوية العراقيّة.

ثالثاً: تأسيس شعبة للتحليل الكيماوي في لوائي البصرة والموصل.

رابعاً: إنشاء مخازن كبيرة (سايلوات) للحبوب في الموصل والبصرة.

خامساً: تحويل وكالات الشركات الأجنبيّة إلى التجّار العراقيين الساكنين في العراق.

سادساً: لا يحقّ لأيّ شخص الانتساب إلى غرفة التجارة إلّا بعد اكتساب صفة تاجر.

سابعاً: تبادل التقارير بين الغرف التجاريّة العراقيّة الثلاث.

ثامناً : تشجيع المشاريع الصناعيّة الصّغيرة الخاصّة بالشباب.

تاسعاً: تشجيع التصدير؛ لزيادة العملة الأجنبية داخل العراق.

عاشراً: خفض أسعار نقل البضائع التجارية عن طريق السكك الحديدية بين: بغداد، والبصرة، والموصل، وبين: بغداد، والبصرة، وبين بغداد، والموصل، وذلك بعد مخاطبة مصلحة السكك الحديدية بوضع أسعار ثابتة لأجور النقل.

قد شهدت الأسواق العراقية في عام (١٩٥٢) حالة من الكساد والهبوط في أسعار البضائع، وعلى أثر هذه الحالة من الكساد، اجتمع في غرفة تجارة بغداد ممثلون عن الغرف التجارية في (١٩ نيسان ١٩٥٢) وأكد المجتمعون على أن سبب هبوط الأسعار يرجع إلى هبوط أسعار البضائع في بلد المنشأ؛ لذلك قدمت غرفة تجارة البصرة دراسة عن إمكانية القيام بمشاريع رئيسة تعمل على زيادة الدخل القومي، ومقايضة المنتجات المحلية بالبضائع المستوردة من البلاد الأجنبية^(٥).

أمّا فيما يخص موقف غرفة تجارة البصرة من حركة تصدير الفواكه والخضروات إلى الخارج، فقد بعث مدير الغرفة (عبد الكاظم الشمخاني) إلى لجنة التموين العليا، ووزارتي المالية والزراعة برفقة جاء فيها: «السماح بتصدير هذه المواد إلى خارج العراق أدى إلى قلة معروضها في الأسواق العراقية، وغلاء أسعارها، وصعوبة حصول المستهلكين عليها»^(٦).

وجاء الرد على برفقة الشمخاني بأنها أدرجت ضمن جدول أعمال الوزارات المذكورة آنفاً، ولكن على ما يبدو أن غرفة تجارة البصرة كانت تُدرك أن ازدياد إنتاج النفط من حقول البصرة (الزبير والرميلة) هو سبب رئيس لاهتمام الحكومة العراقية بهذه الثروة، وعدم الالتفات إلى مشكلة إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات المتوافرة محلياً.

المبحث الثاني: دور غرفة تجارة البصرة في المؤتمرات المحلية والعربية

(١٩٥٦-١٩٦٣)

عقد ممثلو غرف التجارة العراقية اجتماعاً خاصاً تلبية لدعوة من رئيس غرفة تجارة البصرة لدراسة لائحة قانون ضريبة الدخل الجديدة في: (٢٦/مايس ١٩٥٦)، التي أثقلت كاهل العراقيين كثيراً^(٧). وفيما يخص أثر هذه الضريبة على التجار تمثل بأن يقوم التاجر العراقي بـ(مسك)، أي: (الاحتفاظ) بدفتر تجاري لأغراض الضريبة، وهذا الأمر أصرَّ بصغار التجار الذين يعملون لدى التجار الكبار، أو الذين لا يملكون محلات كبيرة لمزاولة مهنة التجارة، فيقومون بإجراء المعاملات التجارية في الأسواق أو بالقرب من منازلهم^(٨).

ومما زاد من صعوبة عمل الغرف التجارية العراقية الثلاث، هو صدور نظام مسك الدفاتر التجارية رقم (٥) لسنة (١٩٥٧)، وبناءً على ذلك عقدت غرفة تجارة بغداد ممثلة برئيسها (محمد جعفر الشيبيني)، اجتماعاً مشتركاً في موقعها، ولقد مثلت غرفة تجارة الموصل (هاشم الحاج يونس)^(٩). ومثلت غرفة تجارة البصرة سكرتيرها (جعفر البدر) والذي تحدّث قائلاً: «إن موضوع الضرائب يمس كل فرد من أفراد الأسرة التجارية العراقية قاطبة، وإن هذا القرار نراه مجحفاً بحقهم؛ لعدم وجود أعداد كافية من الطلبة الخريجين من المحاسبة ليقوموا بمسك الدفاتر التجارية»: وأيده المجتمعون لا سيّما إبراهيم المطيري، رئيس غرفة تجارة الحلة، وإبراهيم الشيخ رئيس غرفة تجارة كربلاء^(١٠).

ونظراً إلى عدم تمكن بغداد من الحصول على نسخة من لائحة القانون المذكور لدراستها وبيان وجهة النظر حولها، فقد أرسل المجتمعون برفقة إلى رئيس

الوزراء نوري السعيد عبّروا فيها عن أسفِ الغرف التجارية العراقية لإغفال المسؤولين عنها عند تشريع مثل هذه القوانين، ويتضمن الآتي^(١١):

١- تأجيل تطبيق النظام مدّة زمنية تتراوح بين السنتين إلى ثلاث سنوات.

٢- إمكانية تطبيقه بعد توافر عدد كافٍ من المحاسبين.

٣- تشكيل وفد لمقابلة رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الاقتصاد والمالية. وافقت الوزارة المذكورة آنفاً على تأجيل تطبيق القرار إلى نيسان من عام (١٩٥٩)؛ وبذلك يمكن القول: إنّ الحكومة العراقية تمكّنت من استيعاب أهداف الغرف التجارية وأغراضها وفهها، وهذا ما تسعى الحكومة إلى تحقيقه من خلال إزالة العراقيل التي تعيق التقدّم التجاريّ في مختلف الأولوية العراقية، فضلاً عن أنّها لمست نموّ الفكر المؤسسيّ لدى القطاع الخاصّ الذي تمثله الغرف التجارية؛ وبذلك تمكّنت الأخيرة من تعزيز قدرة القطاع الخاصّ على مواجهة أية عوائق تحول بينه وبين تحسين أدائه.

وعندما قامت ثورة (١٤ تموز ١٩٥٨) تغيّر نظام الحكم، ومن المؤكّد أنّ ينعكس ذلك على الوضع الاقتصاديّ العراقيّ الذي اتّسم بالركود، وقلة النقد المتداول، وقلة القدرة الشرائية للمواطنين العراقيين؛ لذلك طالبت الغرف التجارية العراقية بضرورة الإسراع إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية من خلال تنظيم عملية الاستيراد والتصدير، أمّا فيما يخصّ غرفة تجارة البصرة، فقد كان هناك من يمثّل قاعدة عريضة من التجّار البصريين إلّا وهم أعضاء مجلس إدارة الغرفة، وأغلبهم من شخصيات تجارية أو سياسية، كان من أبرزهم (جعفر كاظم البدر)^(١٢)، وكان من أبرز أنشطة الغرفة في تلك المدّة هو إنشاء الميناء الحرّ،

وكانت بواكير الاهتمام بهذا المشروع قد طُرحت قبل هذا التاريخ، فنادت الغرفة به، وشكّلت لهذا الغرض لجنة تضم ممثلين عن وزارات عديدة، وأسهمت الغرفة بعضوية السيد (عبد الكريم العطار) وتوصّل المجتمعون إلى قرار مفاده أن يُخصّص للميناء الحُر منطقة في (ميناء أم قصر) حين إكماله، بينما أبدت الموانئ العراقية استعدادها لتخصيص منطقة في ميناء المعقل مؤقتاً لهذا المشروع، وقد كانت الهيئة الإدارية لغرفة تجارة البصرة متحمّسة للمشروع؛ لما فيه من عوائد اقتصادية للعراق^(١٣).

ومن الأنشطة الأخرى تسهيل الأوامر الإدارية الصادرة من الجهات الرسمية التي تقف عائقاً كبيراً أمام المستوردين للمواد الغذائية، مثل: الحنطة، والشعير: والرّز، والشاي، والسُّكّر. وفيما يخصُّ مشكلات تصدير التمور، فقد عملت الغرفة على تقديم عدد من المقترحات لتلافي عوائق هذه التجارة، ومن أهمّها:^(١٤) أولاً: إعفاء صغار المصدرين والكبسة من قيود التسجيل بالغرف التجارية؛ وذلك لقلّة الكمّيات التي يصدّرونها، وقد وافقت الدوائر المختصة على ذلك. وعلى ما يبدو أنّ هدف الغرفة كان لتشجيع تصدير التمور العراقية إلى جميع أنحاء العالم.

ثانياً: استثناء التمور المشحونة بالسفن الشراعية إلى موانئ الخليج العربي، والهند، وباكستان من معاملات التحويل الخارجي؛ وذلك لعدم وجود مؤسسات مصرفية في كثير من الموانئ الصغيرة لها.

ثالثاً: تشجيع حركة تصدير التمور والشعير خاصّة، بتشجيع نظام لا مركزي لمعاملات التصدير من البنك المركزي العراقي؛ لما في ذلك من اختصار للوقت

يعوّض أيّ تلف، أو ضرر قد يلحق بالمحاصيل، وطالبت بتقليص إجراءات قيود التحويل الخارجي المسمّى (3dc).

رابعاً: أن يُسمح بتصدير الخضروات الفائضة عن الاستهلاك المحليّ في مواسمها؛ وذلك بغية تشجيع الفلاحين على زيادة الإنتاج.
خامساً: استثناء بعض المصنوعات العراقيّة اليدويّة من قيود التحويل الخارجي لتشجيع الإكثار منها.

وفي إطار علاقة غرفة تجارة البصرة مع المؤسسات الحكوميّة لا بد من الإشارة إلى علاقتها بمصلحة الموانئ العراقية، إذ عدّت هذه المؤسسة من بين أهمّ مؤسسات البصرة؛ لأنّها تعنى بالنقل التجاريّ الدوليّ، وغرفة تجارة البصرة تتطلّب الاستمرار بعلاقة جيّدة لخدمة التجارة؛ لذلك تصدّت غرفة التجارة إلى العديد من الأمور التي في صلب اهتمامها، مثل النظر بتأسيس مخازن بوند لاستيعاب كمّيات كبيرة من البضائع الواردة، والعمل على إخراج البضائع من حوزة الموانئ لتلافي تكديسها على الأرصفة والمخازن لفسح المجال لغيرها لتحلّ محلّها، وأن لا تتحمّل أجور وأرضيات تزيد في كلفتها بالنسبة إلى المستهلكين، وحث ذوي العلاقة للإسراع في استخراجها، وقد طالبت غرفة تجارة البصرة بضرورة تخفيض عوائد وأجور الميناء، وإلغاء الرسوم التي ظلّت مصلحة الموانئ تستوفيها باسم (ضريبة الطوارئ) لزوال الطّروف والأسباب التي فرضت من أجلها^(١٥).

النقل والخبزن بالسكك: عاجلت الغرفة مشكلة نقل البضائع بالسكك الحديدية بين البصرة والألوية الأخرى، وطالبت بتخفيض أجور الشّحن والخبزن، ولا سيما للمنتجات المحليّة لتصل إلى المستهلك بأقلّ كلفة. استمرّت

الغرفة على مطالبتها بضرورة وضع تشريع خاصّ ينظّم شؤون الوكلاء بالعمولة (القومسيونجية)؛ وذلك رغبة في حفظ حقوق المستورد العراقي؛ لما تتعرّض له من ضياع وعبث^(١٦).

اللجان الاستشارية^(١٧)

أسهمت غرفة تجارة البصرة في عدّة لجان استشارية طلب إليها المشاركة فيها، على سبيل المثال:

- ١- لجنة الميناء الحرّ.
- ٢- لجنة دراسة الحالة الاقتصادية في لواء البصرة.
- ٣- لجنة إنشاء صناعات في الألوية.
- ٤- لجنة تسهيل معاملات التصدير، ولا سيما التمور.
- ٥- لجنة التحكيم الخماسية التابعة لمصلحة التمور.
- ٦- لجنة ١٤ تموز.
- ٧- لجنة معونة الشتاء.

تبيّن لنا من خلال مشاركة غرفة تجارة البصرة في هذه اللجان الدور الطبيعي الذي تمتّعت به آنذاك من خلال الدور المساند لسياسات الدولة الاقتصادية، والمتمثّل بتقديم المشورة والتوجيه، إذ يمكن القول: إنّ هناك أهدافاً ورؤى مشتركة جمعت بين الحكومة المحلية في البصرة وإدارة غرفة تجارة البصرة، وهي خدمة الاقتصاد الوطني.

وعلى أثر قيام ثورة (٨ شباط ١٩٦٣) والتي أنهت حكم عبد الكريم قاسم،

دعت الغرفة التجارية العراقية إلى عقد مؤتمر في بغداد في (٢٠ آذار) من العام نفسه، وقد أكد الأعضاء على الأضرار التي قد تلحق بالاقتصاد العراقي من وراء منع الحكومة الاستيراد من اليابان؛ لأنّ البضائع اليابانية تتميز بالجودة العالية ورخص أسعارها. أمّا فيما يخص التصدير، فقد أكد رئيس غرفة تجارة البصرة ضرورة تصدير الصّوف العراقي الممتاز لجميع الدول العربية والأجنبية، وعدم الاقتصار على الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأمور الأخرى التي أكّدها غرفة تجارة البصرة نقل الأموال بين البصرة والأقضية، فقد طالبت الغرفة بإلغاء القيود المفروضة على نقل الأموال التجارية بين البصرة وأقضيتها؛ وذلك دفعاً لما ينشأ من مشاكل، منها ارتفاع أسعار بعض المواد، ولذلك عقد في (٣ نيسان ١٩٦٣) اجتماع مشترك بين الغرفة ومصلحة الموانئ، وتمت مناقشة الأمور التالية^(١٨).

١ - أثارت الغرفة موضوع الأجور الإضافية البالغة (١٠٠٪) التي كانت مفروضة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤٥) والمتضمنة في جدول العوائد والأجور، فضلاً عن أزمة النفط في إيران التي يعني بها تأميم (محمد مصدق) للنفط عام (١٩٥٢)، وإنّ بقاء هذه الأجور المرتفعة يؤثّر في الحركة التجارية، ومن ثمّ على المستهلك، وقد برّرت الموانئ هذه بزيادة تكاليفها الذاتية؛ وكونها أقلّ من أجور مينائي العقبة وبيروت، وبعد مناقشات طويلة، اقتنع مدير الموانئ ووعدته بالتّخاذ الإجراءات المناسبة^(١٩).

٢- الاستيداع أو مخازن البضائع غير الرسمية (البوند)

وهذه البضائع تُخزن قبل تحصيل الرسم الكمركيّ فيها، والمعروف أنّها كانت على الدوام الشغل الشاغل للتجار، وأعطت الغرفة مثلاً على فائدة مخازن بوند إبان أزمة السكر، عندما ارتفعت أسعاره في السوق العالمية، فلو كان بالإمكان خزن كمّيات أخرى من السكر في مخازن (بوند) لاستورد التجار كمّيات أخرى منه، ولبقيت أسعار السكر منخفضة في العراق، أي إنّ هذه المخازن تشبه إلى حدّ ما تسهيلات الميناء الحرّ، وأجابت الموانئ بأنّ ذلك يُعدّ استثماراً يتطلّب أموالاً لبناء مخازن فضلاً عن تجهيز تلك المخازن^(٢٠).

٣- الكهرباء وأجور الوحدة الكهربائية بالنسبة إلى المعامل

أشارت ملاحظات رئيس الغرفة إلى أنّ سير الوحدة الكهربائية في البصرة يزيد عن بغداد، ما يجعل ذلك يؤثر بشكل ما على الأعمال والأنشطة التجارية والصناعية، وهذه الأمور تمّت مناقشتها في الاجتماع، والهدف من إيرادها هنا هو طرح واقع المؤثرات والاتجاهات الرئيسة لحركة التجارة المحلية ودور التنظيمات التجارية فيها^(٢١).

المبحث الثالث: غرفة تجارة البصرة للمدة (١٩٦٤-١٩٦٨)

وبذلك نلاحظ وجود التنافس العنيد بين هذه التنظيمات في ظل حركة تجارة حرّة، واستمرّ الوضع على هذا المنوال بين الأخذ والردّ، حتى جاءت تأميمات عام (١٩٦٤) لتصيب الحركة التجارية للقطّاع الخاصّ في توجّعاتها؛ إذ بدأت الدولة بتأميم كبرى الشركات والمصارف، وامتازت غرفة تجارة البصرة حينذاك بمشاركتها في استقبال واستضافة الوفود التجاريّة والصناعيّة العربيّة والأجنبيّة، فقد حلّ أعضاء مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربيّة المنعقد في بغداد، ضيوفاً على البصرة وغرفة تجارها، واطلعوا على معالمها ومبانيها الأثريّة السّياحيّة، وكانت غرفة تجارة البصرة قد اقترحت مبادرة وطنيّة خلال المؤتمر الخامس باستحصال (٥٠٪) من مبلغ اشتراكات التجّار والدّالّين لدعم العمل الفدائيّ لمجاهدي فلسطين، إسهاماً في دعم قضية العرب الأولى^(٢٢).

وفي إطار تجارة التمور في البصرة، فإنّ واقع الحال يُشير إلى زوال العصر الذهبيّ للنخيل في العراق بصورة عامّة، والبصرة بصورة خاصّة، بعد أن تلكّأت الصادرات العراقيّة بسبب الفيضانات وانتشار الآفات الزراعية، الأمر الذي أضعف قابليّة الأرض المنتجة للتمور بسبب صعوبة استصلاحها من قبل أصحابها الأصليين، وقد أكّدت غرفة تجارة البصرة على السّياسات الإجماليّة المتبّعة من قبل شركة تجارة التمور العراقيّة، وبخاصّة احتكار تجارة التمور^(٢٣)، إذ عبّر عن ذلك (سعيد جبارة) عضو مجلس إدارة غرفة تجارة البصرة، «إنّ إقامة احتكار التصدير منذ عام (١٩٦٥) إلى الأسواق التقليديّة أضّرّ كثيراً مع كثرة الشروط التي وضعتها شركة تجارة التمور والمصدّرين المحتكرين لهذه التجارة،

مما أدى إلى ما يسمّى بالانكشاف صادرات التمور وأسواقه لأن أسواق التمور الحارجية لا تجبذ الاحتكار، وترغب بالأسواق الحرة»^(٢٤).

وكان لهذا التخبّط الاقتصادي حضور كبير في المؤتمر الثالث للغرف التجارية العراقية المنعقد في كربلاء للمدة (٢٨ شباط - ١ آذار ١٩٦٧)، وناقش الأعضاء الوضع الاقتصادي المتدنّي، واستعدادهم للتعاون مع الدوائر ذات الاختصاصات الاقتصادية للخروج من الأزمة التي يعاني منها الجانب الاقتصادي العراقي. وعلى ما يبدو أن الوضع الاقتصادي المتردّي الذي مرّ به العراق منذ أواخر الخمسينيات إلى الستينيات بالرغم من كل الجهود المبذولة لإيجاد بدائل باءت بالفشل، والذي كان سائداً هو نشاط حركة الاستيراد، فبعد أن كان العراق منتجاً لها أصبح يستوردها وبكميات كبيرة^(٢٥).

ولقد شاركت البصرة بوفد مكوّن من (عبد السلام الرمضان، وناهي النجم)، ولم يتمكّن رئيس الغرفة من الحضور؛ لمرضه الشديد، وسفر بعض أعضاء اللجان الأخرى، ولقد قدم رئيس الوفد مطالب تجار البصرة والتي كان أهمّها^(٢٦).

أولاً: إنصاف تجار التمور البصريين لتضرّرتهم من الكفالات المصرفية التي يقدمها المصدرون، ضمناً لإعادة قيمة المادة المصدرة، وبسبب خفض قيمة الجنيه الاسترليني تضرّر التجار كثيراً.

ثانياً: الرسوم المفروضة على تصدير التمور (١٠٠، ٢ دينار عراقي) عن كلّ طن، بينما بلغت الرسوم للنوع نفسه من التمور الإيرانية (١٠٨ فلس)، الأمر الذي شجّع المصدر الإيراني على الاستفادة من المقايضة في إجازات الاستيراد. ثالثاً: وجود عوائق كثيرة امام الحبوب العراقية، مثل: الشعير؛ وذلك لمزاحمة

حبوب دول خليجية أخرى.

وبعد مداولات عديدة بين الحضور، اتخذ المؤتمر عددًا من التوصيات والمقررات التي كان من بينها^(٢٧):

١- الاتجاه الحكومي: لاحظت الغرف التجارية العراقية وجود اتجاه لدى الدولة العراقية لزيادة إسهاماتها في التجارة المحليّة؛ وذلك يعني مزاحمة القطاع الخاص بدلاً من توجيهه وتنظيمه.

٢- فلسفة النظام الاقتصادي: استمرت الغرف التجارية العراقية في بذل المحاولات للتعرف على معالم السياسة الاقتصادية للعراق، ووضع الخطوط العريضة لها.

٣- الصناعة المحليّة: لاحظ المجتمعون أنّه لا زالت هناك عراقيل أمام انطلاق الصناعة الوطنية، ومنها التأميم. إشارة إلى تأميم عام (١٩٦٤) للمؤسسات الصناعيّة والمصرفيّة الكبيرة.

٤- الإنفاق الحكومي: أخذ المجتمعون بانتقاد السياسة الاقتصاديّة، والتي وصفوها «بالتقشّفيّة»؛ لأنّها لم تُتَح المجال لتنشيط الحركة التجاريّة، وإيجاد مجالات عمل لفتات عديدة من المجتمع العراقيّ.

٥- إجازات الاستيراد: أهاب المؤتمرون بالحكومة العراقيّة بعدم التضييق على الاستيراد بالتذرّع بشحّة النقد الأجنبيّ، وفي الوقت نفسه تُعلن الحكومة العراقيّة عن استعدادها لتوفير إجازات الاستيراد مقابل عمولة تستحصلها من التجّار العراقيّين.

٦- مبدأ الاستيراد النسبيّ في الدول المتعاقد معها باتّفاقيّات تجاريّة، مثل:

إيران، وتونس، والجزائر، فقد اعتبر هذا الإجراء من الإجراءات التي تجعل إجازات الاستيراد تجارية أي: غير متكافئة؛ لأنها ذات مبالغ قليلة.

٧- التسهيلات المصرفية: قدّم المؤتمر شكاوى لرئيس المؤتمر عن سياسة الماطلة والروتين المتبع في أغلب الدوائر الحكومية العراقية في إنجاز المعاملات الحكومية الخاصة بالتجارة.

أما المواد الأخرى من التوصيات، فكانت تتعلق بصادرات التمور والحبوب، فأشار تقرير المجتمعين إلى الإرباك الذي حصل في الواقع الزراعي العراقي العاجزة عن سدّ النقص الحادّ بالاستهلاك المحليّ ما استدعى الإستيراد، وعليه أشار التقرير إلى وجود مشكلة في الإنتاج الزراعيّ، وليست مشكلة تصريف فائض عن حاجة الاستهلاك المحليّ؛ لأنّ الفائض حتّى لو حصل جزئياً لبعض الأصناف فإنّه يصطدم مع التصدير بالعراقيل ذاتها، ويؤدّي إلى آثار عكسيّة على المؤشّر الأوّل، وهو الإنتاج، وأحصى المجتمعون كثيراً من أساليب القصور والإجراءات الحكومية، أو التي تُلحق الضرر، ومنها السياسات التجارية والمتعلّقة بفرض الرسوم وتعدّدها، ما انعكست آثاره على المادّة المصدرّة نفسها، ويفقدها التنافسيّة الحرّة في الأسواق العالميّة^(٢٨).

وفي إطار تجارة التمور، فقد أسهب المؤتمر في تحديد توصياته وقراراته، إلّا أنّ جوهر تشخيص المؤتمر للحالة يتعلّق بتدخّل الدولة في عمليّات المتاجرة بالتمور، ابتداءً من الشراء من المنتجين إلى تصديره للدول الأجنبيّة، وفرض الرسوم على صادراته، وتحديد الأسعار موسميّاً، ما أدخل الروتين الإداري والحكوميّ، وبالأخصّ في مجال الاستلام والتصدير^(٢٩).

وبذلك واصلت غرفة تجارة البصرة تشخيص المشاكل والمعوقات، وطرح المقترحات الخاصّة بالنهوض بالواقع التجاريّ للبصرة وللعراق. ومّا تجدر الإشارة إليه أنّ دور غرفة تجارة البصرة في إيصال رأيها إلى كلّ الجهات الحكوميّة الرسميّة القريبة من صنّاع القرار المحليّ ألاً وهي المتصرّفيّة كان مستمرّاً، فقد أرسلت غرفة تجارة البصرة العديد من المقترحات الخاصّة بالنهوض بالواقع التجاريّ في البصرة إلى متصرّفيّة لواء البصرة، لغرض طرحها في مؤتمر المتصرّفين الذي عُقد في البصرة في (١١ كانون الثاني ١٩٦٨)؛ لغرض تحطّي مشكلات القطاع التجاريّ، وذلك عن طريق إزالة القيود على التجارة الخارجيّة، وتوفير الدعم للقطاع التجاريّ، ودعم المشروعات التجاريّة الصغيرة والمتوسّطة^(٣٠) وفي المؤتمر ناقش الوفود العديد من المشكلات التي يعاني منها القطاع التجاريّ العراقيّ، وفي مقدّمتها مشكلة توحيد نظام الغرف التجاريّة العراقيّة، وقدمت غرفة تجارة البصرة مقترحات حلّ هذه المشكلة، وذلك بجعل ارتباط الغرف التجاريّة العراقيّة بأعلى سلطة مركزيّة في الدولة؛ ليسهل حلّ مشكلاتها، فضلاً عن ضرورة التوصل إلى حلول لمعالجة ارتفاع نسبة الملوحة في مياه شطّ العرب^(٣١)، وذلك من خلال التباحث مع الجانب الإيرانيّ، والتوصل إلى حلول توافقيّة بين الطرفين، وأكد السيّد (جعفر البدر) ضرورة الاهتمام بتطوير مملحة الفاو؛ لما تدرّره من أرباح سنويّة على البلد^(٣٢).

وبعد اندلاع ثورة تمّوز (١٩٦٨) عمل مجلس التخطيط الأعلى^(٣٣) على رسم ملامح السياسة الاقتصاديّة العراقيّة؛ إذ أنيط بوزارة التجارة مهمّات الإشراف على الغرف التجاريّة العراقيّة، وأنشأت العديد من المنشآت، مثل: الشركة

العامّة للمخازن العراقيّة، والشركة العامّة للحبوب، والشركة العامّة للسيّارات، والشركة العامّة للموادّ الإنشائيّة، والشركة العامّة لتجارة الموادّ الغذائيّة^(٣٤). وإثر ذلك انضوت الغرف التجاريّة العراقيّة تحت لواء اتحاد الغرف التجاريّة العراقيّة.

الاستنتاجات

- ١- عملت غرفة تجارة البصرة - شأنها شأن الغرف التجاريّة العراقيّة الأخرى - على القيام بدور كبير في توثيق العلاقات الاقتصاديّة مع الدول العربيّة والإسلاميّة، وكانت مقرّرات وتوصيات المؤتمرات مُعبّرة تمامًا عن الطموح العربيّ والإسلاميّ، ولكنّها كثيرًا ما كانت تصطدم بالواقع السياسيّ، الذي يحول دون تطبيق الكثير منها على أرض الواقع.
- ٢- وفتت الغرف التجاريّة العراقيّة ولا سيما غرفتي تجارة البصرة وبغداد، إلى جانب الشعب المصريّ في نضاله ضدّ الاستعمار البريطانيّ والفرنسيّ خلال معركة التأميم عام (١٩٥٦)، ووقفت إلى جانب الشعب العربيّ في المغرب من خلال جمع التبرّعات، وإرسال مذكّرات الاحتجاج والاستنكار.
- ٣- تغيّرت ملامح الحركة التجاريّة - بها فيها الإستيراد والتصدير - بعد ثورة (١٤ تموز عام ١٩٥٨) إذ أدّى تغيّر نظام الحكم إلى التأثير على الوضع الاقتصاديّ العراقيّ، الذي اتّصف بالركود وقلة النقد، وضعف القدرة الشرائيّة لأبناء الشعب العراقيّ.
- ٤- أولت الحكومات العراقيّة المتعاقبة اهتمامًا كبيرًا للغرف التجاريّة، فكان رأيها مسموعًا لديها، وتشارك في أغلب اللجان الوزاريّة الرسميّة، ولكن بعد

صدور قرارات التأميم الاشتراكية في (١٤ تموز ١٩٦٤) انعكس على نشاط
غرفة تجارة البصرة في خدمة الاقتصاد الوطني، وأصبحت عبارة عن مؤسسة
حكومية، لا تمتُّ للقطاع الخاصَّ بأية صلة.

الهوامش

(١) نشأت غرفة تجارة البصرة وفق قانون رقم (٤٠) لسنة (١٩٢٦)، والخاص بإنشاء غرف التجارة العراقية، الذي نصّ على إنشاء ثلاث غرف تجارية: غرفة تجارة بغداد، وغرفة تجارة الموصل، وغرفة تجارة البصرة، والأخيرة أصبح مقرّها في بيت إبراهيم أفندي في منطقة العشار، وقد تشكّلت الهيئة الإدارية للغرفة من كلّ: من عبد الله جليبي الخليل رئيس أول، سليمان محمّد الذكير رئيس ثانٍ، في حين تولّى جميل كركجي منصب سكرتير الغرفة. في عام (١٩٣٢) قدّم عبد الله جليبي الخليل استقالته على أثر انتخابه نائباً، فخلفه السيّد عبد الجبار الخضيريّ، الذي توفّي عام (١٩٣٩) فتولّى أمور رئاسة الغرفة هاشم الخضيريّ بصفته رئيساً أول، سليمان محمّد الذكير رئيساً ثانياً، وسعود الصالح سكرتيراً، والأعضاء: عبد الجبار الخضيريّ، خضور الياهو، عبد الوهاب الخضيريّ، نسيم كوهين. جريدة الوقائع العراقية، العدد (١٥١٥)، (١٨/٥/١٩٢٦)، ص ٢٣٣؛ فراق داود سلمان الشلال، نشأة غرفة تجارة البصرة وتطورها خلال العهد الملكي (١٩٢٦-١٩٥٦)، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلميّ الدوليّ لكلّيّة التربية للبنات/ جامعة البصرة بالتعاون مع مؤسّسة الذكوات للثقافة والفكر والفنون (البحث العلميّ المعاصر ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة) للمدّة (٢٩-٣٠/٥/٢٠٢٢).

(٢) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنيّة، غرفة تجارة البصرة، التقرير الشهريّ، ١٩٣٤، ص ٣٨.

(٣) محمّد نجيب الجادر: وهو تاجر كبير من أهالي الموصل، وكان يمتنح تجارة الصوف، وهو أوّل من أسّس معامل النسيج في العراق، وشجّع المنتج الوطنيّ أسهم في تأسيس النادي الأدبيّ في الموصل عام (١٩٢١)، وكان له دور فاعل في تشكيل لجنة إنقاذ فلسطين عام (١٩٤٧). للمزيد من التفاصيل يُنظر: باسل يونس الحيايط، محمّد نجيب الجادر أنموذج صناعيّ ووطنيّ متميّز، ٢ ملاحق جريدة المدى الإلكترونيّة/ نيسان ٢٠٢٢.

(٤) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنيّة، غرفة تجارة بغداد، التقرير السنويّ لغرفة تجارة بغداد، المجلّد الخامس، ١٩٤٩، ص ٤٨.

(٥) صلاح عربيّ عبّاس، الغرف التجارية العراقية، إنجازات الماضي وطموحات

المستقبل، بحث منشور ضمن وقائع مؤتمر مجالات التنمية والتعاون المشترك للعراق مع محيطه الأقليمي والدوليّ وسبل تطويرها، جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربيّ، ٢٠٢١، ص ١٠٣١.

(٦) جريدة الثغر، البصرة، العدد (٥٤٥٤)، (٢/ تموز/ ١٩٥٣).

(٧) دار الكتب والوثائق الوطنية، وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة البصرة إلى وزارة المائيّة، بغداد، العدد (٦١٣)، في: (٢٦/ نيسان/ ١٩٥٦).

(٨) دار الكتب والوثائق المكتبة الوطنية، كتاب من غرفة تجارة البصرة الى وزارة الداخلية، العدد (٢٤٥٤) (٢٩/ مايس/ ١٩٥٦).

(٩) هاشم الحاجّ يونس: ولد في الموصل عام (١٨٨٤) من أسرة عربيّة مرموقة اشتهرت بالعلم والأدب والتجارة، فأكمل دراسته فيها، ثمّ انتقل إلى بغداد؛ إذ دخل المدرسة المرشديّة العسكريّة، نال شهادة الحقوق من الأستانة، وكان أمين سرّ السيّد طالب النقيب، عيّن نائباً في مجلس المبعوثان العثمانيّ، وهو من مؤسسي جمعيّة الإصلاح. نقلًا عن صلاح عربيّ عبّاس، غرفة تجارة الموصل دراسة اقتصادية ثقافية سياسية، ص ١١٤.

(١٠) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنيّة، وثائق غرفة تجارة البصرة، محضر الجلسة (٦) المشتركة للدورة (٢٧) في: (٤/ آذار/ ١٩٥٧).

(١١) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنيّة، غرفة تجارة بغداد، التقرير السنويّ لغرفة تجارة بغداد، بغداد، ١٩٦٧.

(١٢) أحد أعضاء الحزب الوطنيّ الديمقراطيّ صاحب جريدة نداء الأهاليّ.

(١٣) مجلّة التاجر، غرفة تجارة البصرة، العدد (١٧، نيسان/ ١٩٦٩).

(١٤) صلاح عربيّ عبّاس، المصدر السّابق: ص ٢٢٣.

(١٥) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنيّة، التقرير السنويّ لغرفة تجارة البصرة، بغداد: ص ٨.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنيّة، غرفة تجارة البصرة، الكتاب المرقم (١٠٤٠)، في: (٦/ ٣/ ١٩٦٣) إلى مصلحة الموانئ العراقيّة.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) صلاح عربيّ عبّاس، غرفة تجارة الموصل: ص ١١٨.

- (٢٠) صلاح عريبي، غرفة تجارة الموصل: ص ١١٩.
- (٢١) التقرير السنوي لغرفة تجارة البصرة: ص ١٢.
- (٢٢) سعيد جبارة الحبيب، الحركة التجارية في البصرة، مجلّة التاجر، (٥/ كانون الأول ١٩٦٧): ص ٤٥.
- (٢٣) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنية، غرفة تجارة بغداد، رسالة موجّهة إلى مدير غرفة تجارة البصرة (١٠ نيسان ١٩٦٧).
- (٢٤) مجلّة التاجر، غرفة تجارة البصرة، العدد (٣٢)، (٥ كانون الأول ١٩٦٧): ص ٢٥.
- (٢٥) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنية، المؤتمر الثالث لغرفة تجارة البصرة المنعقد في كربلاء (٢٨/ شباط ١٩٦٨).
- (٢٦) مجلّة التاجر، غرفة تجارة البصرة، ملامح عن التطور الاقتصادي في البصرة، (٢٣ آذار ١٩٦٧).
- (٢٧) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنية، مقرّرات المؤتمر الثالث لغرف التجارة العراقية، بغداد: ص ٦٤.
- (٢٨) المصدر نفسه: ص ٦٨.
- (٢٩) التقرير السنوي لغرفة تجارة البصرة: ص ١٦.
- (٣٠) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنية، غرفة تجارة البصرة كتابها إلى متصرفيّة لواء البصرة بالرقم (٧٠٥)، (١٦/٢/ ١٩٦٨).
- (٣١) بدأت الملوحة في مياه شطّ العرب بالتزايد إثر قيام مصانع ومعامل إيران برمي نفاياتها في شطّ العرب.
- (٣٢) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنية، غرفة تجارة البصرة، مقرّرات وتوصيات مؤتمر الغرف التجارية العراقية (١٩٦٨).
- (٣٣) مجلس التخطيط الأعلى: يهدف إلى تشكيل مجالس تخطيطية صغيرة لكل هيئة قطاعية في وزارة التخطيط، يشارك فيها ممثلون عن الجهات الرسمية ذات العلاقة بالقطاع التجاري... نقلاً عن صبري زاير سعدي، التجربة الاقتصادية في العراق: ص ٢٤٧.
- (٣٤) دار الكتب والوثائق/ المكتبة الوطنية، غرفة تجارة البصرة، مقرّرات وتوصيات مؤتمر الغرف التجارية العراقية (١٩٦٨).

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- ١- دار الكتب والوثائق / المكتبة الوطنية، غرفة تجارة البصرة، مقررات وتوصيات مؤتمر الغرف التجارية العراقية (١٩٦٨).
- ٢- غرفة تجارة البصرة كتابها إلى متصرفية لواء البصرة بالرقم (٧٠٥)، (١٦/٢/١٩٦٨).
- ٣- دار الكتب والوثائق / المكتبة الوطنية، غرفة تجارة البصرة، الكتاب المرقم (١٠٤٠) في: (٦/٣/١٩٦٣) إلى مصلحة الموانئ العراقية .
- ٤- دار الكتب والوثائق / المكتبة الوطنية، غرفة تجارة بغداد، التقرير السنوي لغرفة تجارة بغداد، (١٩٦٧).
- ٥- دار الكتب والوثائق / المكتبة الوطنية، وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة البصرة إلى وزارة المالية العدد (٦١٣) في: (٢٦/ نيسان ١٩٥٦).
- ٦- دار الكتب والوثائق / المكتبة الوطنية، غرفة تجارة البصرة، التقرير الشهري، (١٩٣٤).
- ٧- دار الكتب والوثائق / المكتبة الوطنية، غرفة تجارة بغداد، التقرير السنوي لغرفة تجارة بغداد، المجلد الخامس، (١٩٤٩).
- ٨- دار الكتب والوثائق / المكتبة الوطنية، كتاب من غرفة تجارة البصرة إلى وزارة الداخلية، العدد (٢٤٥٤)، (٢٩/ مايس/ ١٩٥٦).
- ٩- دار الكتب والوثائق / المكتبة الوطنية، وثائق غرفة تجارة البصرة، محضر الجلسة (٦) المشتركة للدورة (٢٧)، في: (٤/ آذار ١٩٥٧).

ثانياً: الكتب العربية

- ١٠- صبري زاير سعدي، التجربة الاقتصادية في العراق، دار المدى، (٢٠٠٩).
- ١١- صلاح عريبي عباس، غرفة تجارة الموصل دراسة اقتصادية ثقافية سياسية، ط ١، دار غيداء للطباعة والنشر، ٢٠١١.

ثالثاً: الصحف والمجلات

- ١٢- جريدة الوقائع العراقية، العدد (١٥١٥)، (١٨/٥/١٩٢٦).
- ١٣- جريدة الثغر، البصرة، العدد (٥٤٥٤)، (٢/ تمّوز/ ١٩٥٣).
- ١٤- مجلّة التاجر، غرفة تجارة البصرة، ملامح عن التطور الاقتصادي في البصرة، العدد (٢٣، آذار ١٩٦٧).
- ١٥- مجلّة التاجر، غرفة تجارة البصرة، العدد (٣٢)، (٥ كانون الأوّل، ١٩٦٧).
- ١٦- سعيد جبارة الحبيب، الحركة التجارية في البصرة، مجلّة التاجر، (٥/ كانون الأوّل/ ١٩٦٧).
- ١٧- مجلّة التاجر، غرفة تجارة البصرة، نيسان (١٩٦٩).

رابعاً: المؤتمرات العلمية

صلاح عريبي عبّاس، الغرف التجارية العراقية إنجازات الماضي وطموحات المستقبل، بحث منشور ضمن وقائع مؤتمر مجالات التنمية والتعاون المشترك للعراق مع محيطه الأقليمي والدولي، وسبل تطويرها، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، ٢٠٢١.